وقعت مع «الأبحاث العلمية» اتفاقية لدراسة ملوثات المنطقة الجنوبية

الأحمد: «البيئة» تعمل على توسعة شبكة محطات لمراقبة نوعية الهواء في جميع أنحاء البلاد

رياض عواد

أكد مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبد الله الأحمد أن «الهيئة لن تقوم بتسكين أي مصانع جديدة في المنطقة الجنوبية من البلاد إلا بعد التأكد من عدم زيادة الأحمال البيئية لتلك المنطقة»، لما فيه مصلحة للقاطنين في مدينتي علي صباح السالم وصباح الأحمد السكنية، مؤكدا أن «تلك الدراسات سيتم التعويل عليها في كيفية القيام بالنقلة التنموية للدولة».

وتساءل الأحمد عقب حفل توقيع عقد مشروع»بحث تقييم المخاطر الصحية لملوثات الهواء السامة في القطاع الجنوبي لدولة الكويت – المرحلة الأولى»، بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية في مقر الهيئة أمس، إن «كان سيتم تركيز المصانع في المناطق الجنوبية، أو التوسع بها في السالمي، أو الوصول لمناطق صناعية أخرى بخلاف منطقة الشعيبة الصناعية»، مؤكداً أن «جميع ماذكر سلفاً يتم من خلال دراسات مستفيضة للتأكد من سلامة المواطنين في الدولة».

وبين أن «المشروع يهدف إلى تحديد التركيز والمصادر والمخاطر الصحية الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة في المناطق السكنية القريبة من منطقة الشعيبة الصناعية»، مضيفاً أن»الدولة بدأت بمراقبة نوعية الهواء منذ أواخر السبعينيات بإنشاء إدارة حماية البيئة ثم مجلس حماية البيئة في عام 1980، من خلال إنشاء شبكة محطات تتكون اليوم من 16 محطة ثابتة ومتحركة موزعة جغرافيا على مختلف مناطق الكويت لمراقبة نوعية الهواء، وتقييمه بناءا على البيانات التي يتم جمعها من خلال تلك المحطات، ومقارنتها بالحدود المسموح بها عالميا».

وطالب جميع الجهات الحكومية والخاصة والأفراد بالتعاون مع شرطة البيئة وذلك للمصلحة العامة. مضيفا أن العلاقة بين شرطة البيئة وجميع المؤسسات علاقة تعاون واحترام متبادل.

وأوضح الأحمد أنه نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الكويت في مختلف المجالات حرصت الهيئة على مواكبة هذه التغيرات وتأثيراتها على البيئة حيث تعمل على توسعة شبكة محطات لمراقبة نوعية الهواء في جميع أنحاء البلاد، وتقييم الوضع البيئي بشكل دائم.

وأكد أن «الهيئة تسعى بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة إلى تشجيع كافة القطاعات المعنية بتلوث الهواء لإطلاق مبادرات وتنفيذ برامج لتحسين نوعية الهواء، وتقليل الانبعاث لتتوافق مع الحدود المسموح بها للحد من الآثار السلبية التي قد تنتج من تلوث الهواء وأثارة السلبية على صحة الإنسان والبيئة».

ومن جانبها، أعربت مدير معهد الكويت للابحاث العلمية الدكتورة سميرة أحمد السيد عمر، عن خالص شكرها وعظيم تقديرها للهيئة العامة للبيئة لدعم، ورعاية، وتمويل البحوث العلمية في كافة المجالات البيئية ما ينعكس إيجاباً على المنظومة البيئية بالدولة.

وأكدت أن»التعاون بين الهيئة والمعهد بات ضرورة بل خياراً استراتيجياً لمواجهة تحديات القضايا البيئية المعاصرة، وما أكثرها، إضافة لوضع الحلول المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية النظم البيئية»، مضيفة أن»ملوثات الهواء السامة يكون لها تأثير متزايد على صحة الإنسان والبيئة، كما أن الأنشطة الصناعية تساهم بدرجة كبيرة في انبعاث هذه الملوثات».

وأضافت السيد عمر، أن»المعلومات عن تركيزات هذه المواد من الانبعاثات الصناعية، وتعرضها للسكان غير متوفرة في الكويت»، لافتة إلى أن»الهدف العام من هذه الدراسة هو تحديد التركيز والمصادر والمخاطر الصحية الناجمة عن التعرض لهذه المواد الخطرة في المناطق السكنية في دولة الكويت».

وأشارت إلى أن «الدراسة ستكون كمرحلة أولى في القطاع الجنوبي للبلاد، على أن يتم التحقيق في الآثار البيئية المرتبطة بها المخاطر الصحية بمزيد من التعمق، تجاه توصيات شاملة من التدابير الوطنية لمراقبة الانبعاثات الصناعية»، موضحة أن»من أهم مخرجات تلك الدراسة هي تقييم المخاطر الصحية بالقرب من المناطق السكنية، لاسيما أنه سيكون مفيدا جدا في وضع مبادئ توجيهية، وتوفير معلومات مفيدة عن الصحة العامة لصناع القرار في الكويت».

وقالت السيد عمر، يمكن إيجاز الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها في،»تقيم تركيزات الملوثات الهواء السامة المؤقتة والمكانية وتوزيعها ومصادرها، وتقدير المخاطر المسرطنة وغير المسرطنة من التعرض لهذه الملوثات، وإنشاء بنك معلومات شامل للمخاطر مسرطنة»، مشيرة إلى أن «تنفيذ المشروع يستغرق 24 شهرا بتكلفة كلية تبلغ 211،120 ألف دينار».

الشيخ عبد الله الأحمد والدكتورة سميرة بعد توقيع الاتفاقية

جانب من حفل توقيع الاتفاقية

السيد عمر: تعاون «البيئة» مع معهد الأبحاث أصبح خياراً إستراتيجياً لمواجهة تحديات القضايا البيئية المعاصرة

حفاظاً على البيئة وتفعيلاً لتطبيق القانون

جمعية حماية البيئة تطالب المواطنين والمقيمين بالتعاون مع شرطة البيئة

رياض عواد

دعت الجمعية الكويتية لحماية البيئة كافة الجهات والمواطنين والمقيمين إلى التعاون مع شرطة البيئة ومن له حق الضبطية القضائية البيئية حماية وحفاظاً على البيئة وتفعيلاً لتطبيق قانون حماية البيئة.

وعلقت وجدان العقاب رئيس الجمعية في تصريح صحافي على أهمية أدوار شرطة البيئة والضباط القضائيين من منتسبي الهيئة العامة للبيئة وقالت: «تطبيق قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 في مؤسساتنا الحكومية كافة والقطاع الخاص والأفراد، امر يصب في مصلحة المواطن والمقيم على حد سواء، ووجوده حماية لحقوقنا البيئية. ووفق مانصت عليه المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للضباط القضائيين ان : للضباط القضائيين دخول أي منشأة ماعدا السكن الخاص للتحقق من عدم مخالفة القانون حرصا على سلامة الجميع، بالإضافة إلى أن شرطة البيئة داعم رئيسي للضباط القضائيين في مهامهم الكشفية والاستطلاعية حرصا على تطبيق القانون.

ونوهت العقاب بأن هناك عدم إلمام بالقانون رغم التوعية المستمرة، مما يكون سببا في تطور الاحداث والمشاحنات وقت رصد المخالفات وتحريرها نظرا للقصور المعرفي في الاجراءات من قبل الجهة التي يتم الكشف عليها سواء كانت مخالفة أو لا».

وأفادت: «ولعل أفضل ما يمكننا الخروج به من حادثة ثانوية جابر الاحمد الصباح، هو لمس الاثار المترتبة على جهل الناس ببعض مواد القانون والتي لو علم القياديين أهمية وإبعاد معرفتها لما توانوا بتمريرها على الجميع ممن يعملون معهم وفي مختلف القطاعات.. وهو امر لا يخص وزارة التربية الموقرة فحسب انما جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات دون تفرقة. خاصة وان تطبيق القانون في منشآتنا يحمينا من اخطار المخالفات قبل ان يجعلنا نتفادى الغرامات والعقوبات.

وناشدت رئيسة جمعية البيئة وجدان العقاب جميع مدراء المدارس الافاضل من استغلال مواد قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 في دعم حاجتهم للتطوير والتحسين في مدارسهم التي يسعون دائما للارتقاء بادائها بصورة لا تقبل الشك، وفي النهاية بغض النظر عن وظائفنا ومناصبنا وتوجهاتنا نحن أولياء امور يهمنا ان نرى مدى اهتمام البيئة المدرسية بالبيئة وتفادي اخطارها وحتما سنرى المواضيع من منظور يسلط الضوء على ابنائنا الطلبة وسلامتهم.. فمن اغلى من ابنائنا فلذات قلوبنا لنستنصر لهم ونحافظ على حقوقهم البيئية داخل مدارسهم»، مضيفة: «تطبيق القانون يساهم في ضمان الكثير من الحقوق على سبيل المثال لا الحصر في المؤسسات التعليمية، التأكد من سلامة المختبرات واشتراطات الامن والسلامة، والتأكد من طريقة التخلص من النفايات الصلبة، والتأكد من طريقة التخلص من المواد الكيميائية بطريقة سليمة تحافظ على سلامة الطلبة ولا تضر بالبيئة في المختبرات، التاكد من طريقة تخزين المواد الكيميائية فيها، والتأكد من جودة مياه الشرب في المدرسة وغيرها».

وجدان العقاب

وبينت رئيس جمعية البيئة بهذا الخصوص بأنها قدمت سابقا العديد من المحاضرات وورش العمل التعريفية بقانون حماية البيئة بالتعاون مع العديد من الجهات المختصة بالإضافة إلى التعريف بأدوار وأهمية شرطة البيئة.

وأفادت وجدان العقاب أن تطبيق قانون حماية البيئة وهو الهدف والغاية التي يحرص الجميع عليها يستلزم تفعيل أدوار كوادر ومهام شرطة البيئة والضباط القضائيين والتعاون معهم لتحقيق كفاءة الأداء وضمان تطبيق القانون وفقاً لمعايير الأمن والسلامة البيئية في كافة أرجاء البلاد.

ولفتت إلى أن قانون حماية البيئة رقم 42 / 2014 وتعديلاته شمل في الفصل الثاني بعنوان شرطة البيئة في المواد 113 – 114 – 115، وكما صدر قرار وزير الداخلية رقم 1129 في 15 – 3 – 2015 بإنشاء إدارة شرطة البيئة، وصدر قرار من المجلس الأعلى للبيئة بشأن اختصاصات إدارة شرطة البيئة في القرار رقم 9 – 2016.

وأكدت أن الاختصاصات الصادرة من المجلس الأعلى للبيئة لشرطة البيئة ونظراً لأهميتها وفاعليتها تتطلب تعاون الجميع مع شرطة البيئة ومن تلك الاختصاصات ما يلي: مراقبة حركة المخلفات بأنواعها، والقاء القمامة بانواعها، وتطبيق الاشتراطات البيئية على المخيمات، والرقابة على استخراج المواد المقلعية، وضبط المركبات التي تطلق انبعاثات من عوادم السيارات مخالفة للاشتراطات البيئية، ومراقبة المساس بالكائنات الحية أو صيدها أو حيازتها، وحظر الصيد للكائنات البحرية في جون الكويت، والرقابة على الرعي وعدم اتلاف المزروعات أو النباتات البرية، وضبط المخالفين بشأن التدخين ولائحته التنفيذية، والرقابة على التعديات على المحميات الطبيعية.

وأوضحت العقاب أن التعاون فيما بين الجمعية وشرطة البيئة نستطيع وصفها بالتفاعلية والتشاركية في الشأن البيئي، ولذا تحرص الجمعية على إشراكهم في كافة فعالياتها خاصة الميدانية والحقلية والتطبيقية، لافتة إلى تعاونات شرطة البيئة فيما يتعلق بأعمالها مع الجهات ذات العلاقة.

تتمات

جلسة «الأمة»

وأشاد النواب الثلاثة محمد المطير ووليد الطبطبائي و جمعان الحربش المحكومين في قضية دخول المجلس بالشكوى التي تقدم بها النائب شعيب المويزري الى الاتحاد البرلماني الدولي بشأن سجن النواب وأكدوا ان الشكوى كانت مبادرة شخصية من المويزري وأنهم شكروه على محاولته لإيصال صَوتهم في وقت كانوا بحاجة لجميع الجهود وهم في السجن .

و قال النائب محمد براك المطير : ما قام به النائب الفاضل شعيب المويزري من عمل وجهد يشكر عليه نصرة لإخوانه المحكومين في قضية دخول المجلس يدل على الحس الوطني المنيع، والدافع الأخوي الرفيع الذي يتمتع به بوثامر فجزاه الله خيرا.

وأصدر النائبان د.جمعان الحربش ود.وليد الطبطبائي بيانا صحفيا حول الشكوى التي قذمها النائب شعيب المويزري في الاتحاد البرلماني الدولي قالا فيه : هذه الشكوى هي بمبادرة شخصية من النائب شعيب المويزري سمعنا بها عندما كنا في المعتقل كما سمع بها الآخرون وقد زارنا بعدها وشكرناه وقتها على محاولته لإيصال صوتنا في وقت كنا بحاجة لجميع الجهود ونحن في المعتقل .

واضافا : إننا نعلن عن تقديم مذكرة احتجاج على ماورد في تقرير لجنة حقوق الإنسان بالاتحاد البرلماني الدولي والذي اشار الى وجود تسجيلات فيلمية مزعومة تشير الى وقوع اعتداء منا على رجال الأمن ونرى أن الدفاع عن سمعة الكويت هو في كل جهد يبذل لإغلاق ملف الملاحقات والقضايا السياسية.

وأدرجت 7 رسائل على جدول أعمال جلسة اليوم ومن هذه الرسائل رسالة شكر من سمو الأمير لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة نجاح فعاليات (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق) .

و رسالة من رئيس اللجنة التشريعية يطلب فيها إحالة المشروع بقانون الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للاختصاص.

ورسالة من رئيس لجنة الإسكان يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الرعاية السكنية إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة نظرا لارتباطه باقتراحات مشابهة.

ورسالة من يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال بالتأكد من مدى تفعيل المادتين (38) و (39) من لائحة قانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار إليهما.

ورسالة من عبدالله الرومي يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بتقديم تقريرها عن الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (115) لسنة 2017 بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري خلال أسبوعين.

ورسالة من د.جمعان الحربش يطلب فيها تكليف لجنة الداخلية والدفاع إعداد تقريرها بالقوانين الخاصة التي من شأنها أن تضم المناطق التي ليست ضمن الجداول الانتخابية إلى الدوائر الأقل عددا من حيث أعداد الناخبين ومن ثم الأقرب جغرافيا على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال شهر.

وأدرج تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 مارس 2018.

الحصان

دون تأخير في ديسمبر المقبل.

وأشار الى ان جسر جابر له أهمية كبيرة وسوف يفتح المجال لحركة المرور بسهولة إلى ميناء الشويخ ويفتح المجال لتطوير المدن المستقبلية في شمال الكويت بإنجاز الجسر الرئيسي (وصلة الصبية) اضافة الى ربط منطقة الشويخ مع شمال الكويت من ناحية وسط الدوحة وأضاف ان جسر جابر سيسهل حركة الشاحنات في المستقبل وكذلك سيسهم في تخفيف الزحام المروري على الطرق المؤدية من وإلى مدينة الكويت وباتجاه مطار الكويت.

الميزانيات

وأوضح أنه بحسب إفادة الوزير الروضان فإن هناك خطوات متقدمة لإدخال تعديلات تشريعية على قانون الصناعة، حيث اكدت اللجنة ضرورة تضمن هذه التعديلات إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح الناتج عن تمثيل القطاع الخاص ليكون أكثر حيادية واستقلالية في اتخاذ قراراته.

وأضاف أن الوزير الروضان أكد للجنة أن الشواغر الوظيفية والبالغة 134 وظيفة للكويتيين إنما هي بسبب تقاعد أكثر من 90 موظفا وسيتم شغلها قريبا مع تأكيده أن العقود الاستشارية التي تضمنها مشروع الميزانية الجديد لن يكون فيها أي وظائف يمكن استبدالها بالعنصر الوطني وانما ستكون مقتصرة على وظائف لا يتوافر فيها كويتيون.

كما أكد الوزير اتخاذه قرارات أدت إلى تسكين العديد من الوظائف الإشرافية والتي كانت تشغل لسنوات بالتكليف.

وبين عبد الصمد أن اللجنة بصدد دراسة الاختلاف في الرؤى بشأن المبالغ غير المحصلة من القسائم الصناعية والبالغة 18 مليون دينار وفق تقارير الجهات الرقابية إلا أن هيئة الصناعة تفيد بأنها قامت بتحصيل نسبة كبيرة جدا من هذه المديونيات.

وذكر عبد الصمد أن الوزير أكد أيضا أن الملاحظات المتعلقة بالمشاريع الإنشائية للهيئة تمت تسويتها ومنها متابعة إنشاء مدينة الشدادية الصناعية والتي سيتم تسلم البنية الأساسية لها في أكتوبر 2018 والمتوقع تسلمها مع بداية السنة الجديدة بشكل كامل بحيث تسهم بتقليل طلبات الانتظار للقسائم الصناعية التي تجاوز عددها 3000 قسيمة.

وأشار إلى إفادة الروضان بتوقيع اتفاقية مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن التنسيق مع الهيئة في توزيع القسائم الصناعية.

ولفت إلى أنه من المقدر أن تكون إيرادات الهيئة في مشروع الميزانية للسنة المالية الجديدة نحو 86 مليون دينار في حين ستبلغ المصروفات المقدرة نحو 54 مليون دينار.

اللواء معرفي

ومدير إدارة الخدمات المالية والإدارية والصيانة العقيد جراح العدواني، ومدير إدارة العمالة المنزلية محمد حمد العجمي، ومديرو الإدارة المعنيين المختصين بالإدارة العامة لشؤون الإقامة.. لإيجاد آلية لسرعة العمل على استقدام العمالة المنزلية الفلبينية، وبحث بعض العقبات التي تواجه هذه الجالية ومحاولة تذليلها.

وفي بداية اللقاء رحب اللواء معرفي بضيوفه مؤكداً على عمق العلاقات بين البلدين، وتوافق الرؤى حول معظم القضايا العمالية وتميز سرعة إنجاز الاتفاقية لتسريع استقدام العمالة المنزلية.

كذلك تم خلال اللقاء التوضيح للوفد الفلبيني حول الحقوق والالتزامات القانونية لكل من العامل وصاحب العمل.

وأشار إلى الدور المحوري للإدارة العمالة المنزلية التابعة للإدارة العامة لشئون الإقامة من حيث متابعة ساعات عمل العمال المنزلية وحصولهم على رواتبهم ومستحقاتهم.

«ديوان المحاسبة» اختتم مشاركته في الاجتماع الـ 56 للأرابوساي

اختتمت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اعمال الاجتماع ال56 للمجلس التنفيذي للمنظمة والذي عقد خلال الفترة من 27–29 مارس 2018 في الجمهورية التونسية بمشاركة أعضاء المنظمة.

وقال مدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية سعود الزمانان إن الاجتماع أوصى في ختامه بالمصادقة على المنهجية المعتمدة في إعداد التقريرين المرحلي والنهائي حول رقابة الأجهزة العليا للرقابة بمنطقة الأرابوساي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أجندة 2030، ودعوة الأجهزة الأعضاء التي لم تقم بتعبئة الاستبيان الذي تم توزيعه الى التسريع في الرد وتوفير المعلومات الضرورية للتقرير، والسماح للأمانة العامة للأارابوساي بتقديم فحوى التقرير المرحلي والنهائي الى الانتوساي بعد عرضه على لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة.

وأضاف الزمانان ان المجلس اعتمد التوصيات المقدمة من لجنة المخطط الاستراتيجي وهي أهمية اعتماد مفهوم الإدارة الاستراتيجية كسبيل للارتقاء بالعمل المؤسسي لدى المنظمة والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وحث الأجهزة العربية على ضرورة الاسهام بشكل فاعل في توفير وسائل الدعم البشري والمالي للمنظمة العربية والأمانة العامة لتمكينها من القيام بمهامها وتغطية تنفيذ المشاريع التي يتضمنها المخطط الاستراتيجي 2018–2020.

وأشار الى توصية اللجنة بالعمل على تدارك الثغرات والصعوبات التي رافقت تنفيذ الخطة التشغيلية في السنوات السابقة، والاستفادة من نتائج التقارير والعمل على تفعيل التوصيات، والتأكيد على ضرورة التزام الأجهزة واللجان بالمهل المحددة للإجابة على مراسلات الأمانة العامة ذات الصلة بموضوع التخطيط الاستراتيجي.

وأوضح الزمانان ان الاجتماع أوصى بضرورة مراعاة المستجدات المهنية الدولية واعتماد دليل مبادرة تنمية الانتوساي للمخطط الاستراتيجي عند وضع الأجهزة الرقابية لخططها الاستراتيجية مع التأكيد على مراعاة المخطط الاستراتيجي للمنظمة، والتأكيد على أهمية استمرار التعاون بين المنظمة العربية ومبادرة تنمية الانتوساي في مجال التخطيط الاستراتيجي وإعداد الخطة التشغيلية وتقييمها.

كما تضمنت التوصيات ضرورة قيام الأمانة العامة ولجان المنظمة بوضع خططها التشغيلية باعتبارها الجهة المنفذة لألويات المخطط الاستراتيجي للمنظمة وعقد لقاء تشاوري تطرح فيه افضل الممارسات في اعداد الخطط التشغيلية، كما رحب المجلس باستضافة ديوان المحاسبة الكويتي للاجتماع القادم للجنة المخطط الاستراتيجي حيث يتم تحديد موعده بالتنسيق بين الأمانة العامة وديوان المحاسبة الكويتي بصفته رئيس اللجنة.

جدير بالذكر أن رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي ترأس وفد الديوان المشارك في الاجتماع وضم في عضويته كل من مدير ادارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية محمد الدوسري ومدير ادارة التدريب والعلاقات الدولية د.سعود الزمانان ومدير ادارة الرقابة على الاداء عادل الكوت ومراقب الاعلام والعلاقات العامة بالتكليف حنان الحبيب ومدقق أول في إدارة الشركات بديوان المحاسبة عبد الكريم المصيريعي.

سعود الزمانان